

## العمال وأصحاب رأس المال والدولة في اقتصاد العولمة:

### علاقات القوة والاعتماد<sup>(\*)</sup>

عبيد بن علي عطيان آل مظف

أستاذ مساعد

قسم علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
جامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤/٨/١٩٩٥هـ وقبل للنشر في ٣/١/١٤٢٦هـ)

**المستخلص:** انطلاقاً من أهمية هذه القضية على المستوى العالمي، وأخذاً في الاعتبار التغيرات المتلاحقة على المستوى المحلي، تهدف الدراسة الراهنة إلى عرض وتحليل الإطارين النظري والتطبيقي للعلاقات الناشئة بين أطراف العملية الإنتاجية في ظل اقتصاد العولمة، وتنطلق الدراسة من خلال عرض اتجاهين نظريين هامين في تحليل وتفسير البناء الاقتصادي العالمي في واقعه الحالي: نظرية النظام العالمي ونظرية التقسيم العالمي الجديد للعمل؛ وكما تؤكد نظرية النظام العالمي على أن العالم ينقسم إلى دول المركز الغني ودول المحيط الفقير، وفق اعتبارات اقتصادية يجتهدت تقوم على نوع من التبادل غير العادل، تلفت النظرية الثانية الانتباه إلى أننا أمام تقسيم عالمي جديد للعمل تحدده نوعية التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، ويأخذ في الاعتبار العوامل الجغرافية والمتغيرات الاجتماعية، ومن ثم تقدم الدراسة تحليلاً للعلاقات الناشئة بين أصحاب رأس المال، والعمال، والدولة، وذلك من خلال مناقشة الاتجاهات النظرية الشارحة لتلك العلاقات مع عرض أمثلة واقعية تساعد على فهم الأبعاد البنائية والديناميكية. وتوضح الدراسة كيف أن أصحاب رؤوس الأموال، ومن خلال ما قدمه لهم وسائل الاتصال والمواصلات من سهولة الاتصال والانتقال،

(\*) الجزء الثاني من العنوان مشتق من مقالة الباحث ريتشارد اميرسون "علاقات القوة والاعتماد" التي نشرها في عام ١٩٦٢.

وانخفاض تكاليفهما، قد أصبحوا في موقف أقوى في علاقاتهم مع عمال العالم ودوله، مع وجود نوع من التأثيرات المتداخلة بين جميع الأطراف، ومع ذلك تقدم الدراسة رؤية متفائلة بمستقبل العلاقة بين طبقتي العمال وأصحاب المال. وتختتم الدراسة بمناقشة مفهوم القوة في الأدبيات السوسولوجية، حسبما جاء في كتابات كارل ماركس وماكس فيبر وآخرون، مع تطبيق ذلك على واقع الاقتصاد العالمي الحديث، ومن ثم تعرض الدراسة لما قد يكون مصادر مباشرة وغير مباشرة للقوة في علاقات الإنتاج.

### مقدمة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين زيادة كبيرة في التجارة العالمية. ففي الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٩٠، شهدت صادرات العالم زيادة بلغت ستون ضعفاً - من واحد وستين مليار دولار إلى ثلاثة آلاف وأربعمائة وسبعة وأربعين مليار دولار (Newell, 2002). كيف حدث هذا وما الذي ساعد على حدوثه، إنها العولمة التي يعرفها انتونيو فيديز (١٩٩٠) بأنها العملية التي ترتبط فيها العلاقات الاجتماعية العالمية على نحو يربط بين المحليات المتباعدة إلى درجة أن ما يحصل محلياً تصوغه وتحدد شكله أحداث تقع على بعد (Newell, 2002)، ويُعرفها بشكلها الاقتصادي مارك وايسبروت (١٩٩٩) فيقول أنها الزيادة في تدفق التجارة ورؤوس الأموال عبر الحدود العالمية (Weisbrot, 1999).

وحينما يتعلق الحديث، كله أو طرفه، بالحدود الجغرافية السياسية العالمية، فإننا أمام قضية السيادة السياسية في ظل العولمة، أين تقع الحكومات السياسية في هذه العملية وما هو دورها وإلى أية درجة تمتلك قرارها؟ إنه قليل من كثير يسأله البعض ويتحاشى طرحه البعض. ويشير بيتر نيويل (Newell, 2002) إلى أنه لم يعد للحكومات السياسية سلطة على التجارة، وأصبحت تلعب دور الوسيط والمفاوض في التجارة العالمية، بل إنها فقدت حتى حرية القرار فيما يتعلق بشؤون الاقتصاد المحلي، وأصبحت خاضعة للمنظمات العالمية ذات الصلة كمنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومؤسسة النقد الدولي؛ ويكمل نيويل حديثه بالقول أن الأهمية والمكانة والمسؤولية في البناء الوزاري للحكومة السياسية أصبحت تتركز في وزراء المالية والتجارة بدلاً من وزراء الصناعة والعمل.

ويعلن مهاتير محمد انتقاده الشديد للعولمة فيقول إن "العالم المعولم" لن يكون ديموقراطياً أبداً، بل سيتبع ويخضع لقوة وسيطرة البلدان صاحبة القوة العسكرية والاقتصادية والإعلامية التي سوف تقوم بدورها، بفرض رغباتها على الجميع، فيما ستصبح الدول الفقيرة في وضع ليس بأحسن من وضعها إبان استعمارها من قبل البلدان الغنية (Mohamad, 1996).

ولا يمكن بأي حال من الأحوال الخوض في قضية العولمة دون الحديث عن العمال ومجتمع العمل. ولعله من المناسب الاستشهاد برأي محاميد يأتي من الطرف المستفيد من العولمة، دول الشمال. ولعلنا لا نخطيء كبد الحقيقة إن استعنا بوصف أولريش بك (٢٠٠١) لمجتمع العمل في عصر العولمة، الذي يصفه بأنه "بدو- العمل الرحّل: مجتمع عمل لا يمثل المستخدمين المرتبطون بالأجر والراتب في وضع يقوم على قواعد من عمل الوقت الكامل سوى أقلية من الناشطين اقتصادياً، بينما تعمل الأكثرية وفقاً لشروط عمل الكسب المؤقت. الناس باعة، وتجار صغار، وعمال جوالون، يقبلون على العمل بصفتهم خدما من كل نوع يتنقلون بين ميادين مختلفة من النشاط والعمل والتعلم" (بك، أولريش، ٢٠٠١: ٥)، كل هذا في وقت قلّ معه تدخل الدولة في علاقات العمل.

هكذا هي إذًا الصورة ذات أبعاد ثلاثة: رأس المال، والدولة، والعمال؛ وهكذا يكون الحديث عن الاقتصاد العالمي في عصر العولمة، حديث يحلل الاقتصاد العالمي الحديث في ضوء علاقات متشابكة ومتداخلة من القوة والاعتماد بين الأطراف الثلاثة، إذ إن الحديث عن أحد تلك الأطراف معزولاً لا يعكس الصورة الحقيقية لما يحدث في أرض الواقع.

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على تلك العلاقات المتداخلة بين العمال<sup>(\*)</sup> والرأسماليين<sup>(\*\*)</sup> والدولة<sup>(\*\*\*)</sup> في اقتصاد العولمة، وذلك من خلال: ١- عرض ومناقشة أهم النظريات المهمة بتوحد وتداخل الاقتصاد العالمي، ٢- المنظور الاقتصادي السياسي لتحليل التأثيرات المتعددة للعولمة على العلاقة ذات الأطراف الثلاثة: العمال، والرأسماليون، والدولة، ٣- الاتجاهات النظرية لتحليل إمكانيات طبقة العمال للحصول على مكاسب جديدة من خلال تحقيق نوع من العلاقات المتوازنة مع الأطراف الأخرى في العلاقة، ومدى استمرارية تلك المكاسب، ٤- مفهوم القوة ومصادرها المباشرة وغير المباشرة.

(\*) سوف يتم استخدام مجموعة مفردات وبشكل متبادل، بدون أي مرجعية أيديولوجية، لتعبر عن مجموعة الأفراد القائمون بالعملية الإنتاجية: الموظفون/العمالون/العمال/طبقة العمال/الأيدي العاملة.

(\*\*) سوف يتم استخدام مجموعة مفردات وبشكل متبادل، بدون أي مرجعية أيديولوجية، لتعبر عن مجموعة الأفراد القائمون على إدارة/الإشراف/الإنفاق/والاستثمار في العملية الإنتاجية: صاحب رأس المال/صاحب العمل/ طبقة الرأسماليين/أرباب العمل.

(\*\*\*) سوف يتم استخدام مفردتي الدولة والحكومة بشكل متبادل، بدون أي مرجعية أيديولوجية، لتعبر عن النظام السياسي والمنطقة الجغرافية الذين تتم في محيطهما العملية الإنتاجية.

### موضوع البحث وأهميته

لقد أسهم التقدم التقني وإزالة الحواجز الجمركية وسن قوانين استثمار ذات مرونة عالية في نمو حركة التجارة العالمية بشكل غير مسبوق، مما جعل الاقتصاد العالمي أكثر اندماجاً (اليوسف، ٢٠٠٤)، الأمر الذي يعني أننا أمام جملة من التغيرات الهامة في علاقات الإنتاج بين الأطراف الرئيسية: العمال، وأصحاب المال، ودول العالم وحكوماته. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، يسعى هذا البحث إلى فهم أعمق لطبيعة وتركيب تلك العلاقات في ظل اقتصاد العولمة.

تعود أهمية هذه الدراسة إلى عوامل عدة: أولاً: لاشك أن نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين قد تميزت بتسارع خطى العولمة بكل أشكالها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وعلى الرغم من كل محاولات تصوير العولمة على أنها حركة شاملة ومتعددة الجوانب، كما يفعل أنصار الليبرالية الاقتصادية الحديثة، إلا أن الواقع المرئي ينبأنا بأن العولمة تعكس فلسفة اقتصادية بحتة تهدف إلى فتح باب الاستفادة من موارد العالم الثالث، واستغلال أسواقه بدون القيود السياسية القديمة، وبالتالي فإنه من الضروري تحليل العلاقات المحتملة بين أطراف العملية الإنتاجية. ثانياً: على المستوى المحلي، لاشك أن المملكة العربية السعودية تعيش مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية، والتي سوف تجعل من الأسواق السعودية الاستهلاكية وأسواق العمل بيئة استثمارية عالمية وذلك من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع الكثير من الاتفاقيات مع مستثمرين أجانب في صناعة الغاز، ومحطات المياه، والكهرباء، الأمر الذي سوف ينتج عنه علاقات شبيهة بين صاحب رأس المال الأجنبي، والأيدي العاملة، والدولة، وبالتالي فإنه بات من الضروري وصف وتحليل تلك العلاقات حتى يمكن الحفاظ على علاقات متوازنة وتحقيق المصالح المشتركة.

ثالثاً: تعج الساحة السعودية الداخلية بالكثير من التغيرات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تحسين أداء الكثير من الأجهزة الحكومية، كفصل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى وزارتين منفصلتين، وإلى تنظيم الجمعيات النقابية والمهنية، كإنشاء نقابات مهنية للصحفيين، والمعلمين، والمشتغلين بالشؤون الصحية، ومنظمة وطنية لحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يعكس الرغبة السياسية في تنظيم سوق العمل السعودي على المستويين الإجمالي والمهني، وتوفير الحماية اللازمة لكل أطراف السوق، ولذلك فإنه من الضروري تأطير العلاقات الناشئة بين تلك الأطراف نظرياً وتطبيقياً لفهم ديناميكية العلاقة وأبعادها ومصادر القوة والضعف فيها، الأمر الذي من شأنه إثراء التجربة المحلية. رابعاً: على المستوى الإقليمي، هناك الكثير من المؤشرات التي تدل على عولمة اقتصاديات دول مجلس التعاون

الخليجي وأن أصحاب المال والعمال والحكومات في دول المجلس لم يعودوا بمنأى عن التغيرات المتسارعة في علاقات الإنتاج في الأسواق العالمية، وبالتالي أصبح من الضرورة بمكان البحث في بناء تلك العلاقات ومكوناتها بما يسهل فهمها والتعاطي معها في إطارها الشمولي.

### النظريات الشارحة للعلاقة الثلاثية

#### • تمهيد: نظرة تاريخية

تعود العلاقة بين أطراف عملية الإنتاج الثلاثة إلى عقود طويلة. ويشير بعض الباحثين إلى أن تلك العلاقات كانت دائماً وأبداً تتغير وتتحوّل وتتغير وتحوّل النظام الرأسمالي الاقتصادي. ففي تحليل روس وتراكتي (Ross and Trachte, 1990) عن الرأسمالية، يشير الباحثان إلى أن الرأسمالية قد مرت في مرحلتين هامتين: الرأسمالية الاحتكارية (Monopoly Capitalism) والرأسمالية الحديثة، أو ما يطلق عليها الرأسمالية الكونية (Global Capitalism) والتي يختزلها البعض في مفردة العولمة الاقتصادية. ويؤكد الباحثان على أن الرأسمالية الاحتكارية تعود إلى بدايات القرن العشرين، وتميزت بنشأة وسيطرة الشركات الصناعية العملاقة. في ظل ذلك النوع من الرأسمالية تميزت العلاقات بين أصحاب رأس المال والعمال من جهة والدولة من جهة أخرى بطبيعة مختلفة عما هو عليه الحال اليوم. فلقد تميزت تلك المرحلة بنوع من الصراع بين العمال والرأسماليين حول قيمة الأجر وظروف العمل في أشكال متعددة منها المباشر بين العامل وصاحب العمل ومنها غير المباشر، الذي يتضمن أشكالاً من الكفاح السياسي والاخلاقي حول الحقوق والواجبات، واستطاع العمال من خلال تنفيذ بعض الاستراتيجيات (المفاوضات، والإضراب، وتبطينة الإنتاج) من تحقيق بعض المكاسب. ومن جهتهم استطاع الرأسماليون تحقيق مكاسب عدة والحصول على معدلات إنتاج عالية من خلال زيادة التعاون والتفاعل مع القيادات العمالية، والحصول على دعم وتأييد أكبر من المنظمات العمالية، بالإضافة إلى رفع أسعار المنتجات واحتكار أسواق السلع (Ross and Trachte, 1990).

من ناحية أخرى، تميزت العلاقة بين الدولة والرأسماليين بنوع من التكامل. فقد عملت الدولة على سن وتشريع القوانين الاجتماعية التي تسهل وتقن عمليات الإنتاج. بما يكفل زيادة الناتج القومي الذي يستخدم حينئذٍ في التنمية البشرية (التعليم) والمادية (الطرق) وفي تقديم الرعاية الاجتماعية (الصحة). تلك الزيادة في الإنفاق الحكومي كانت بمثابة الاستثمار الذي يعود بالنفع المباشر وغير المباشر على أصحاب المال والعمل (Ross and Trachte, 1990). ولكن لا يجب إغفال حقيقة أن

طبيعة تلك العلاقات بين جميع الأطراف الثلاثة كانت تتميز بنوع من التوازن الذي مرده حاجة كل طرف إلى الآخر ومحدودية البدائل. ومن خلال التقدم التقني في مجال الاتصالات والمواصلات وقوانين الاستثمار المرنة والمحفزة زادت سهولة وسرعة انتقال رأس المال المادي جغرافياً، الأمر الذي أسهم في دخول الرأسمالية إلى مرحلة جديدة يطلق عليها الرأسمالية الكونية، وهي مرحلة ذات طبيعة وبناء مختلفين تؤدي إلى إحداث تغييرات كبرى في علاقات الإنتاج. ويسعى الجزء المتبقي من البحث إلى وصف وتحليل وتفسير تلك العلاقات في ظل ما يسمى باقتصاد العولمة.

### نظرية النظام العالمي

تقوم هذه النظرية على نقطة رئيسة، مؤداها أنه منذ القرن السادس عشر كان هناك نظام اقتصادي عالمي رأسمالي، ذلك النظام اعتمد على نوع من تقسيم العمل للاقتصاد العالمي في شكل مناطق منقسمة إلى: "المركز الغني" (\*) و"المحيط الفقير" (\*\*). ولقد كانت الصراعات والحروب العالمية بمثابة جهود وخطط للحفاظ على مكاسب "المركز الغني" وفي المقابل سلب "المحيط الفقير" من أية امتيازات (Ross and Trachte, 1990). وفي هذا الإطار يعرف إيمانويل والريستين (I. Wallerstein)، أحد رواد هذه النظرية، النظام الرأسمالي بأنه "الإنتاج بغرض البيع في السوق والمهدف الرئيسي هو تحقيق أعلى الأرباح" (Wallerstein, 1979:15). وتمثل جملة "تحقيق أعلى الأرباح" المبدأ الأساسي لنظرية النظام العالمي.

إن ما يلفت النظر في هذه النظرية هو ما يُطلق عليه بالتبادل غير المتكافئ، الذي يعني أنه حينما يكون هناك تبادل للسلع بين "المركز الغني" و"المحيط الفقير" فإن ذلك التبادل التجاري ينتج عنه أرباح أحادية الجانب؛ الطرف الأول هو من يربح فقط. لشرح هذه المعادلة، يُشير كل من روس وتراكتي (Ross and Trachte) على أنه "كنتيجة للفروق في أجور عمال المركز والمحيط، فإن بعض القيم الربحية لعمال المحيط يتم تحويلها تحت مايسمى بالتجارة العالمية إلى رأسماليي المركز" (Rose and Trachte, 1990; 53). بمعنى آخر: ماينتجه عمال المحيط من سلع بأجور زهيدة يبيعه الرأسماليون في دول المركز بأسعار عالية، كما أن ما يحصل عليه عمال المحيط من أجور لا يقارن مع أجور نظرائهم من عمال دول المركز؛ وبالتالي فهناك نوع من عدم التساوي على كافة الأصعدة.

(\*) دول حديثة متطورة تتميز بصناعة التكنولوجيا والمعلومات، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الغربية، واليابان.  
 (\*\*\*) دول غير متطورة يغلب عليها الصناعات اليدوية واستخدام التكنولوجيا البدائية في الإنتاج وتشتهر بتصدير المواد الخام، مثل: إثيوبيا، السلفادور، وزائير.

وبناءً على هذه النظرية، فإن رأس المال يشترك في أشكال متعددة من العلاقات المتداخلة مع طبقة العمال والدولة، وينتج عن ذلك مردودات مختلفة واستراتيجيات متعددة في كل شكل من تلك الأشكال، وفي هذا الإطار ترى نظرية النظام العالمي أن النتائج الملحوظة في الغالب تتمثل في شكل فقدان وظائف وأجور منخفضة في دول المركز، أما في دول المحيط، فإن النتائج تأتي في شكل أجور منخفضة واستغلال لثروات تلك الدول. هذا فيما يخص طبقة العمال، أما فيما يخص الوضع بالنسبة للدولة فهو يختلف نسبياً حيث أنّ الدولة، في دول المركز والمحيط، تصبح وتظل عنصراً هاماً في تحقيق مكاسب للطبقة الرأسمالية، وذلك من خلال لعبها (أي الدولة) لدور رجل الأمان المحافظ على وجود واستمرارية نوع من النظام العالمي (Rose and Trachte, 1990).

### نظرية التقسيم العالمي الجديد للعمل

في التقسيم العالمي القديم للعمل كانت مهمة دول المحيط تتمثل في إنتاج المواد الخام، ومن ثم إرسالها إلى مصانع دول المركز لإنتاج مواد استهلاكية، ويُمثل كل من فولكر فروبل (Folker Frobel) وجرغن هنريتشيس (Jurgen Heinrichs) وأوتو كري (Otto Kreye)، في بحثهم المنشور في عام ١٩٩٧ أوائل من أشار إلى أن ذلك التقسيم القديم لم يعد واقعاً أو معبراً دقيقاً للوضع السائد في الوقت الراهن، ولكن هناك تقسيم عالمي جديد للعمل، وفي هذا الإطار، يبين أولئك الباحثون أن عمليات تصنيع وإنتاج السلع أصبحت أمراً ممكناً في دول المحيط النامية. وهذا يعود إلى سبب رئيس واحد، وهو أن المنتج الرأسمالي وفي إطار سعيه الحثيث إلى خفض تكلفة الإنتاج قد نقل العملية برمتها (أي الإنتاج) إلى دول المحيط النامية، لما تتميز به من العمالة الرخيصة الأجر؛ ومن هنا أصبحت دول المحيط تنتج المواد الخام وتصنعها أيضاً، بينما يتم استهلاكها في دول المركز، وهذا بلاشك تقسيم جديد (Rose and Trachte, 1990).

ويشير كل من روس وتراكتي (١٩٩٠) إلى أن تدفق الاستثمارات المالية إلى دول المحيط في شكل إنتاج سلع ومواد استهلاكية قد أصبحت استراتيجية جديدة لزيادة معدل الأرباح. إن أماكن الإنتاج الجديدة هذه تتميز بعدة مميزات تجعل منها المكان المثالي للإنتاج. فعلى سبيل المثال: تعتبر هذه الأماكن بمثابة أسواق ضخمة لتلك المنتجات، وفي ذات الوقت تحتوي على طبقة من العمال ذات أجور منخفضة وغير محمية بأنظمة عمل عادلة وغير مدعومة على المستوى السياسي المحلي، مما يجعلها أكثر عرضة للاستغلال من صاحب العمل؛ وحتى على مستويات أخرى، فإن تلك الأماكن الجديدة للإنتاج تفتقد إلى أنظمة صارمة تحافظ على سلامة البيئة من مخاطر وأضرار العملية

الإنتاجية، مما يعطي المستثمر الأجنبي الفرصة لإنتاج ما شاء واستغلال كل الإمكانيات والموارد المتاحة، حتى وإن كان في هذا إضراراً بالبيئة أو اعتداءً على المال العام. ويمكن زيادة عامل آخر هو أن مالك رأس المال يبقى بعيداً عن دائرة الصراع الناجمة عن احتجاجات العمال والحركات الوطنية، الأمر الذي يوفر الحماية الأمنية المثلى مع ضمان رأس المال في شبكة النقد الدولية.

وفي نفس الاتجاه يشير كيم مودي (Kim Moody, 1997) في عام ١٩٩٧ إلى أن هناك جوانب أخرى للتقسيم العالمي الجديد للعمل، حيث يبين مودي أن هناك متغيرات أخرى تتعلق بالنوع والجغرافيا؛ وذلك أن الاستثمارات الأجنبية تأخذ مسارات عدة. فالاستثمارات التي تتركز في شكل مالي، على سبيل المثال، تتركز في مناطق الشمال (دول المركز)، بينما تتجه الاستثمارات المتركزة في شكل إنتاج يدوي صناعي إلى دول الجنوب (دول المحيط). وبمعنى آخر، فإن نوعية الإنتاج القائم على المكائن المبرمجة سابقاً، والذي لا يحتاج إلى عدد كبير من العاملين يتمركز في مناطق الشمال، بينما يتركز الإنتاج القائم على آلات إنتاج بدائية والذي يستلزم أعداداً ضخمة من الأيدي العاملة في مناطق الجنوب، وهذا بالطبع يتنافى مع الفائدة الرئيسة من الاستثمارات الأجنبية، من حيث إنها تصدر التكنولوجيا الحديثة ومذاهب الإدارة المتقدمة إلى البلد المستضيف، ويضيف مودي أن هناك بعداً آخر لما يسمى بالتقسيم العالمي الجديد للعمل، وهو أن الغالبية العظمى من العمالة المشتغلة في تلك الاستثمارات تكون عادة من الرجال في مناطق الشمال، بينما يشغل النساء وبشكل كبير وظائف الإنتاج في دول الجنوب؛ وهذا بلاشك يصبح مشكلة إذا تم ربطه بالتمييز ضد المرأة في أماكن الإنتاج العالمية من حيث الجهد والأجر والمعاملة.

### العلاقات بين العمال، وأصحاب رأس المال، والدولة

#### العلاقة بين العمال وأصحاب رأس المال

يمكن القول بأن العلاقة بين العامل وصاحب رأس المال في الاقتصاد العالمي الحالي علاقة معقدة، ويمكن رؤيتها في شكل من الصراع والتنافس الدائر بين الفريقين: طبقة الرأسماليين وطبقة العمال. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: ما الذي يحدث لطبقة العمال تحت ظل اقتصاد العولمة؟ في بحثنا عن إجابة لا نستطيع إلا أن نستعين بما أشار إليه كيم مودي في عام ١٩٩٧، حيث بين أن هناك مجموعة من التغيرات التي شهدتها ويشهدها نوعية الإنتاج ومكان العمل مثل: إنتاج فقير أو هزيل، تزايد مشاركة المرأة في الإنتاج، العمد إلى عمال من خارج مكان الإنتاج لانخفاض



أحورهم، التوسع في ما يسمى بالوظائف الموسمية أو المؤقتة لكي لا يتحمل صاحب رأس المال أية أحمال إضافية أو نفقات أخرى تختمها قوانين العمل، وبالإضافة إلى كل هذا، إجراءات وقوانين لإضعاف تضامن طبقة العمال. وفي سبيل خفض تكلفة الإنتاج، تم استحداث ما يسمى بالإنتاج الهزيل، وهو نوع من الإنتاج يقوم على مهارات يدوية بسيطة، إنتاج ضخم، ساعات عمل طويلة، والعمل بلا عقود عمل. وهذا كله بلا شك بعض من الأعراض والعلل التي تعانيها طبقة العمال في اقتصاد اليوم.

بكلمات أخرى، فإن التحليل الموضوعي الدقيق للوضع العام لظروف العمل ولطبقة العمال على وجه الخصوص في اقتصاد اليوم المتداخل والمتشابك قد يوضح لنا حقيقة واحدة، وهي أن تنظيم الاقتصاد العالمي بشكله الراهن لا يحمل في طياته أية امتيازات للعمال والموظفين في كلا العالمين: المتقدم والنامي، مع نسبية الموقف. فلو أخذنا، على سبيل المثال، حالة عمال صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية، كبداية متقدم، فإننا سوف نلاحظ نقاط جد مهمة في هذا الإطار. لقد فقد عمال السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً من وظائفهم وانخفضت أحمالهم وتقلصت فوائدهم المالية وذلك نتيجة لتحويل صناعة السيارات من صناعة ممتكرة من شركات محدودة في أماكن محدودة إلى صناعة تنافسية عالمية المكان. لقد أصبحت صناعة السيارات ذات العلامات والأسماء التجارية الأمريكية تتم في أماكن عالمية عدة بأيدي عمال ذوي جنسيات مختلفة وهذا قد أدى دون ريب إلى أن يفقد العمال الأمريكيون توازن القوة مع أرباب العمل لمصلحة الأخير. لقد أصبح مالكو الشركات الصانعة للسيارات قادرين على التحكم في سوق العمل وفرض شروطهم طالما أنهم يستطيعون تحويل أماكن الإنتاج أو نقلها من مكان إلى آخر ومن بلد إلى آخر بكل يسر وسهولة طالما أن الذي يتم عمله فقط هو تحويلات مالية بنكية من بنك إلى آخر ومن بلد إلى آخر في عصر ما يطلق عليه مانويل كاستيلس (Castells, 2002) عصر الازمان واللامكان؛ بينما على الجانب الآخر لا يستطيع العامل الانتقال حتى في داخل الوطن الأم، عليه يمكن القول أن عولمة الاقتصاد هنا قد أثرت سلباً على طبقة العمال في دولة متقدمة (Ross and Trachte, 1990).

وفي نفس السياق يشير تقرير حديث نشرته صحيفة الـ *The Wall Street Journal* إلى انتشار ظاهرة ما يسمى، (Outsourcing) وامتدادها إلى صناعات جديدة. وما يحدث هنا هو قيام الشركة أو المؤسسة الإنتاجية بإيصال تنفيذ بعض أجزاء العملية الإنتاجية أو الصناعية

المتفق عليها في العقد إلى أطراف أخرى في شكل شركات أو مؤسسات صغيرة أو حتى أيدي عاملة بعقود فردية داخل أو خارج إقليم الشركة الجغرافي. وتتعدد الأسباب في ذلك، وهي تتراوح بين عدم وجود العمالة المتخصصة في إنجاز تلك المهام، أو ضيق الوقت، أو للبحث عن عمالة أرخص؛ وهذا الأخير هو الأمر الشائع في عصر اقتصاد العولمة، حيث أسهم التقدم العلمي والتقني وإنخفاض التكلفة في مجال المواصلات والاتصالات في جعل هذا الأمر ممكناً ومرجحاً، وأشار التقرير المذكور إلى أن هذا النمط من تنظيم الإنتاج انتقل إلى صناعة البناء والتشييد. ففي واحد من أحدث المشاريع العمرانية في الولايات المتحدة الأمريكية قامت الشركة الأمريكية المنفذة لمشروع مكتبة سولت ليك بولاية يوتا بتصنيع أجزاء العمران الأسمتية في مصانع في دولة المكسيك، نظراً لارتفاع تكلفة إنتاجها في المصانع الأمريكية بسبب ارتفاع أجرة الأيدي العاملة المحلية الأمريكية مقارنة بنظيرتها المكسيكية، ومن ثم شحنها إلى مكان المشروع وتركيبها بأيدي عاملة أمريكية. وكما نلاحظ هنا، أن هناك علاقات متعددة ومتشابكة على مستوى العمال، وأصحاب المقاولات، ورأس المال، وحتى الحكومات، وهو ما يميز النشاط الاقتصادي في عصر العولمة (Millman, 2004).

ويصبح السؤال هنا عن طبقة العمال في الطرف الآخر من العالم (البلاد النامية): هل أصبح أولئك العمال في وضع أحسن في ظل عولمة الاقتصاد؟ للحصول على إجابة دقيقة واضحة نحتاج إلى معلومات عن ظروف العمل، والفوائد المالية، والعلاقات الاجتماعية لأولئك النفر من العاملين في أماكن الإنتاج، مثل أماكن إنتاج السيارات الأجنبية. في هذا الصدد، يشير بيتر ديكن (Dicken, 1998) إلى أن هناك تقسيم مميز للعمل في زمن العولمة الاقتصادية؛ فالمهن الخاصة بأصحاب الدرجات العلمية العالية، وتلك التي ترتبط بمراكز البحث والتطوير تظل في البلدان المتقدمة، فيما تنتقل وظائف ومهن الإنتاج إلى البلدان النامية. وهنا يصبح من الواضح أن عمال صناعة السيارات في المكسيك أو البرازيل في أوضاع أقل مادياً ومعنوياً مقارنة بأولئك من مصممي ومطوري صناعة السيارات في داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الصناعات الأخرى التي أثرت فيها عولمة الاقتصاد وحركة رأس المال صناعة الملابس والنسيج؛ ويمكن القول أن هناك اتجاهًا جديدًا في هذه الصناعة، وهو ما يمكن تسميته: الاتجاه جنوباً. ولتوضيح هذه النقطة نحتاج إلى إعادة التأكيد على أن خطط الإنتاج تهدف دومًا إلى تخفيض تكلفة الإنتاج، وهذا الذي من شأنه زيادة الأرباح والقدرة على المنافسة؛ ولخفض تكلفة الإنتاج، أصبحت الوصفة المفضلة لأصحاب رؤس الأموال تغيير مكان الإنتاج إلى مناطق جديدة

تتميز بأجور منخفضة، ونسبة عالية من البطالة، وتسهيلات ضريبية، وقوانين ضعيفة فيما يتعلق بحماية البيئة، عموماً، ما حدث في صناعة الملابس والنسيج هو أنها أصيبت بالركود في البلاد المتقدمة وأصبحت تنمو بشكل كبير في البلاد النامية. في خلال الثلاثين عاماً الماضية، انخفض عدد الوظائف في هذه الصناعة في البلدان المتقدمة بنحو مليون ومائتي وظيفة، والسبب الرئيس وراء ذلك كان تحول تلك الصناعة إلى البلدان النامية (Moody, 1997). وخلال العقود القليلة الماضية انتقلت صناعة الملابس والنسيج من ولايتي نيو إنجلاند ونيويورك إلى الولايات الأمريكية الجنوبية مثل تنسي وفيرجينيا، ثم بعد ذلك من الولايات الأمريكية الجنوبية إلى بلدان أمريكا اللاتينية<sup>(١)</sup>.

ولكن السؤال الذي نحن بصدد مناقشته يتمثل في التالي: هل في انتقال عملية الإنتاج من الولايات المتحدة إلى المكسيك ونيكاراجوا فائدة عظيمة ومنفعة كبيرة للأيدي العاملة في المكسيك؟ الإجابة تحتمل التأكيد وتحتمل النفي، كيف؟ إيجابياً، نعم هناك فائدة ومردود نفعي على اعتبار أن أولئك العمال سيحصلون على وظائف، ومن ثم دخول مالية لهم ولأسرهم، وبالتالي يستطيعون الإنتاج والاستهلاك. لكن ما هي طبيعة تلك الوظائف وإلى أي درجة تتوفر فيها شروط السلامة والصحة والإنسانية. إن تجربة بلد مثل المكسيك تماثل تلك التي في بلدان أخرى حيث تُتهم الكثير من شركات الملابس والنسيج العالمية المعروفة باستغلال الأيدي العاملة، وعدم توفير الشروط الصحية اللازمة في أماكن العمل؛ فلقد وُجدت شركات، مثل: نايك (Nike)، وليفايس (Levi's)، وقاب (Gap) تنتهك شروط ومواصفات ومقاييس العمل العالمية، لا تحترم إنسانية وكرامة العامل، ولا تحافظ على اتفاقيات العمل. الأدهى من ذلك أن معدلات البطالة في تلك البلدان الحاضنة لتلك الشركات العابرة للقارات تتزايد باستمرار رغم كل ما تدعيه مثل تلك الشركات من أنها تساهم في خلق فرص وظيفية. إحصائياً، تشير البيانات إلى أن الشركات العابرة للقارات تمتلك حوالي ثلث الأصول المالية العالمية، ومع ذلك يعمل لديها حوالي الخمسة في المائة فقط من القوة العاملة في العالم (Dunaway, 2003).

وفي هذا الشأن يؤكد كيم مودي (١٩٩٧) على أن الوعود التي يطلقها المدافعون عن الليبرالية الحديثة، وكيف أن العالم سيشهد نمواً اقتصادياً في كل مكان كانت ولا تزال مجرد وعود غير صادقة ولم يستفد منها إلا طبقة الرأسماليين؛ حيث يفيد تقرير الأمم المتحدة أن مجموع ثروة أغنى ثلاثمائة وخمسة وثمانين فرداً في العالم تعادل الدخل الكلي لما نسبته خمسة وأربعون في المائة من فقراء العالم. وللمزيد، يبين تقرير انقوس ماديسون (Angus Madison) أن الفجوة في الدخل بين

طبقة الأغنياء والفقراء في العالم قد زادت من حوالي واحد إلى ثلاثة في عام ١٨٢٠، ومن تسعة إلى واحد في عام ١٩١٣، فيللى ستة عشر إلى واحد في عام ١٩٩٢ (Moody, 1997)<sup>(١)</sup>.

### رأس المال والدولة

إن السؤال الذي يبدو بسيطاً ومعقداً في نفس الوقت هو: ماهو دور الحكومة أو الدولة في ظل اقتصاد العولمة؟ ويشير ديكن (Dicken,1998) إلى أنه في ظل ما نشهده اليوم من عولمة اقتصادية هناك دوران محورين للدولة فيما يتعلق بالاقتصاد: دور الحاضنة ودور المنظمة. فتعتبر الدولة حاضنة من حيث إنها تحتوي على أنشطة اقتصادية في محيطها وحدودها السياسية، حيث إنّ لكل دولة في الغالب نشاط اقتصادي صناعي معين يقوم عليه اقتصادها كصناعة النفط أو الحاسبات وخلافه، وتلعب الدولة هنا الدور الأساسي في إنشاء تلك الصناعة من حيث التخطيط لها والاستثمار فيها، كما هو الحال في الكثير من الدول الأوروبية (فرنسا مثلاً)؛ كما أن الدولة قد تدعم النشاط الاقتصادي الوطني من خلال ما تقدمه من إعانات وقروض مالية وتسهيلات ضريبية كما هو الحال في ألمانيا. عموماً، في بعض الدول كما في بريطانيا مثلاً أخذ اتجاه الخصخصة حيزاً كبيراً لجعل السوق أكثر انفتاحاً، بينما في دول أخرى، كما في إيطاليا مثلاً، تلعب الدولة دور المخطط والمنسق للأنشطة الاقتصادية.

الدور الآخر الذي تلعبه الدولة فيما يتعلق بالاقتصاد في عصر العولمة، كما يشير ديكن، هو دور المنظم والمشرع؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، دور الحكومة الفيدرالية هو ضمان استمرارية المنافسة في السوق وحماية كل الأطراف المشتغلة بالاقتصاد، كما تلعب الدولة دوراً هاماً من خلال إيجاد وتهيئة المناخ الملائم للتجارة والاستثمار في السوق المحلية؛ ويتضح هذا الدور جلياً فيما يخص الاستثمار الأجنبي، حيث تلعب الدولة ممثلة في الحكومة دور المنظم والمشرع بشكل واضح وكبير. ففي معظم الدول الأوروبية تقوم الدولة بفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، ولكنها في ذات الوقت تمللي ما تراه ضرورياً من شروط وقواعد يلتزم بها المستثمر الأجنبي، وفي معظم البلاد الآسيوية كسنغافورة وماليزيا وتايوان تقوم الدولة ممثلة في الحكومة بتنظيم وتشريع وحتى التدخل المباشر في السياسات الاقتصادية بما فيها سياسات التصنيع والاستثمارات الأجنبية.

ويقدم ويليام روبنسون (Robinson, 1996) رؤية مختلفة لدور الدولة أو الحكومة في عصر اقتصاد العولمة، حيث يؤكد على أن للدولة دور أكبر من مجرد الحاضن والمنظم. إن السياسة

الخارجية للدولة تعبر عن دور الدولة الحقيقي في الاقتصاد، فعلى سبيل المثال: في الولايات المتحدة الأمريكية تُستحدث وتُشكل جميع البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية عن طريق المؤسسات الحكومية وخبرائها، لتحقيق نوع من السيطرة على الاقتصاد العالمي. وبينما كان دور الدولة في فكر ديكن محصوراً في نوع الصناعة والهدف من الاستثمارات الأجنبية، فإن روبنسون يرى أن بزوغ الرأسمالية العالمية يتطلب أنظمة سياسية ديمقراطية جديدة، قادرة على القيام بدراسات متقدمة، وبرامج إعانات مالية، وتقنية، وتدخلات، وتأثيرات سياسية حتى يمتد نشاط تلك الدولة الاقتصادي إلى أبعد مدى.

ومن وجهة نظر أخرى يؤكد روبرت روس وكنت تراتشي (Ross and Kent, 1995) على أن العلاقة بين الدولة والرأسماليين تتغير بتغير شكل النظام الرأسمالي نفسه. فعندما كانت الرأسمالية تقوم على مبدأ الاحتكار، مثل احتكار السوق والصناعات المحلية، كان للدولة قدر كبير من حرية القرار في تصميم وتنفيذ سياساتها، ولكن في عالم اليوم وما يشهده من بزوغ الرأسمالية العالمية ونشوء الشركات العابرة للقارات، أصبح مجال الحرية والقدرة على اتخاذ القرار لدى الدولة أو الحكومة ضئيلاً؛ وفي هذا الصدد يؤكد الكاتبان أنه تحت تأثير الرأسمالية العالمية أصبح بمقدور الطبقة الرأسمالية أن تعدل في سياسات الدولة وأنظمتها العمالية، وحتى سياساتها الإنفاقية؛ هناك نوع من التقلص في حرية الدولة وقدرتها على تشكيل سياستها الاقتصادية والسياسية، وحتى الاجتماعية.

ولفهم أعمق للعلاقة بين الدولة وطبقة الرأسماليين، فإنه يجدر بنا أن ننظر لهذه العلاقة من خلال مفاهيم محددة كالمهدف والحافز والمصدر والبدل. وبمعنى آخر، لكل من الدولة وصاحب رأس المال أهداف محددة، وحوافز معينة، ومصادر محدودة، وبدائل ممكنة لتحقيق تلك الأهداف، وفي هذا الإطار يعتمد كل طرف على الآخر؛ ولتوضيح ما نقول يجدر بنا أن نعرض مثالا: إن دولة كالمكسيك تعتبر إحدى أكبر الشريكات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية؛ فهناك علاقة طويلة المدى بين رأس المال الأمريكي والسوق المحلية لدولة المكسيك، ولقد أصبحت هذه العلاقة أقوى منذ انضمام المكسيك لمنظمة التجارة الحرة لشمال أمريكا المعروفة باسم نافتا (NAFTA) في عام ١٩٨٥، ومنذ ذلك الوقت زاد رأس المال الأمريكي من حجم استثماراته في المكسيك. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفي صناعة واحدة، تشكل الشركات الأمريكية اليوم ما نسبته واحد وعشرون في المائة من صناعة الملبوسات في منطقة ماكيلادورا، إحدى أشهر أماكن صناعة الملبوسات في العالم (Bonacich et al., 1994). وبنظرة فاحصة للعلاقة بين دولة المكسيك، ممثلة في

الحكومة ورأس المال الأمريكي، يمكن أن نلاحظ أن تلك العلاقة تركز على جملة من الأهداف والحوافز والبدائل المحددة. فرأس المال الأمريكي يهدف إلى نوعية إنتاج ذات تكلفة منخفضة، وهذا هو المفتاح الرئيس في المنافسة العالمية التجارية الشرسة، ومن الناحية الأخرى، تهدف حكومة دولة المكسيك إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لكي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذًا، ماذا تقدم دولة كالمكسيك من حوافز لجذب رأس المال الأمريكي؟ لكي تزيد من صادراتها، تعتمد حكومة المكسيك إلى تقديم الكثير من الحوافز والفوائد المالية للمستثمر الأمريكي؛ فنظام الدولة هناك يقدم إعفاءات ضريبية على أدوات ومستلزمات الإنتاج التي تستوردها الشركات الأمريكية المستثمرة في المكسيك، بالإضافة إلى هذا، تتميز المكسيك بسوق عمل ضخم من العمال ذوي الأجور المنخفضة، وكل هذا بلا شك يمثل عناصر جذب للمستثمر الأجنبي. وعلى الجانب الآخر، يبحث المستثمر الأجنبي عن بيئة مستقرة للإنتاج من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. ولا شك في أن هذا يتوافر في دولة كالمكسيك بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز الذي يجعل من عملية الإنتاج والتسويق أكثر مرونة حيث إنّ التصاق دولة المكسيك بحدود الولايات المتحدة الأمريكية يوفر كثيرًا من الوقت في عمليات الشحن والتصدير والتوزيع؛ ومن ثمّ أن دولة المكسيك تقدم مغريات وحوافز لرأس المال الأجنبي الأمريكي، يقوم الأخير أيضًا بتقديم مميزات وفوائد عدة للاقتصاد المكسيكي، وأهمها توفير فرص العمل لمواطني المكسيك، وهو الأمر الذي يشغل بال الساسة والمخططين الاقتصاديين في كل مكان وزمان. فعلى سبيل المثال، زاد حجم الفرص الوظيفية في مصانع الإنتاج في ماكيلادورا من حوالي العشرين ألف وظيفة في عام ١٩٨١ إلى أكثر من أربعين ألف وظيفة في عام ١٩٩١ (Bonacich et al., 1994). ولذا تسعى حكومة دولة المكسيك إلى البحث عن مستثمرين أجانب. وبالإضافة إلى خلق فرص وظيفية، يمثل المستثمر الأجنبي الأمريكي مصدرًا أساسيًا لجلب العملة الأجنبية إلى الأراضي المكسيكية وزيادة صادرات المكسيك إلى الأسواق العالمية. كما يُتوقع من المستثمر الأجنبي، عمومًا والأمريكي في هذا المثال، وبطريق غير مباشر، أن ينقل بعض الجوانب المهمة في العملية الإنتاجية، كأساليب الإدارة الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة، بالإضافة إلى أنواع جديدة، ولكن محدودة، من التقنية الحديثة إلى السوق المحلية المكسيكية.

ولكن يجب أن نشير إلى أن توافر المصادر البديلة لتحقيق الأهداف يلعب دورًا مهمًا في تحديد وتشكيل العلاقة بين الدولة أو الحكومة ورأس المال الأجنبي. وبتطبيق بسيط لنظرية ريتشارد

أميرسون (Richard Emerson) والتي أسماها نظرية القوة والاعتماد، يمكننا القول أنه في حالة دخول أطراف أخرى في تلك العلاقة، فإن درجة الحرية والقوة يمكن أن تزيد أو تنقص لكلا الطرفين (صاحب رأس المال والدولة). ولو طبقنا هذا على المثال السابق، فإنه يمكننا القول أنه في حال أن دولة المكسيك وجدت مستثمرين أجانب آخرين للاستثمار في السوق المكسيكية، فإن الحكومة المكسيكية حتماً ستصبح في موقف يسمح لها بإملاء شروطها على المستثمر الأمريكي، وعلى الجانب الآخر، في حالة أن المستثمر الأمريكي وجد مناطق أخرى في العالم تقدم فرصاً إنتاجية ذات تكاليف منخفضة أكثر من السوق المكسيكية، فإن هذا سيمنح المستثمر الأمريكي قوة وتحكم أكثر في تعامله مع حكومة دولة المكسيك، وبالتالي القدرة على فرض وإملاء شروطه، وهكذا. وفي مقال نشرته حديثاً صحيفة النيويورك تايمز (The New York Times) أشار وزير الخارجية المكسيكي السابق، وأحد مرشحي الرئاسة لعام ٢٠٠٦ خورخي كاستانيدا إلى أن المكسيك تواجه منافسة حادة مع الصين والهند على مستوى قطاعي الصناعة والخدمات؛ فالصناعات الصينية تنافس مثيلاتها المكسيكية في الأسواق الأمريكية وحتى في أسواق المكسيك نفسها، ومراكز خدمات الصيانة والاتصالات الهندية أصبحت تمثل مراكز جذب مستقبلية للشركات الأمريكية، وليس من باب الغرابة أن يتم الإجابة على اتصالات طالبي الخدمة من عملاء شركة كشركة ديل لصناعة الكمبيوتر في الولايات المتحدة الأمريكية من موظفين هنود في مكاتب عمل تقع في الهند (Friedman, 2004). كل هذا يصعب من موقف حكومة دولة المكسيك وموظفيها وعاملها في مفاوضاتهم مع المستثمر الأجنبي والأمريكي على وجه الخصوص؛ لأن المصادر البديلة لتحقيق أهداف الطرف الأخير متوافرة وعلى مستوى عالٍ من الجودة والفعالية في أماكن إنتاجية أخرى من العالم.

### القوة المحتملة لطبقة العمال

يبدو أن الأمور تتجه إلى نوع من العلاقة الإيجابية والعادلة بين العمال وأصحاب العمل. والتأكيد على أن العمال أولاً مردّه أنهم الفئة التي تعاني من علاقة غير متوازنة وغير عادلة مع أرباب العمل؛ فعلى المدى المتوسط والبعيد يلاحظ أن هناك فرصاً عديدة يمكن من خلالها تحقيق جملة من المكاسب المشروعة، من حيث نوعية الأعمال المعروضة، المميزات والفوائد المقدمة، وأسلوب التعامل المتبع. وتنطلق هذه الرؤية من منظورين أساسيين في شرح العلاقة بين طبقة العمال وأولئك أرباب العمل.

المنظور الأول: هو ما يطلق عليه كيم مودي (Kim Moody, 1997) حركة الاتحاد العمالي. بالنسبة لمودي، المشكلة التي تواجه الاتحادات العمالية، كنتيجة للمنافسة التجارية، ظهور الاتحادات العمالية ذات الأنماط الجديدة المنافسة، وظهور أشكال جديدة من الصناعة يؤدي إلى ظهور اتحادات عمالية جديدة، الأمر الذي يُضعف الاتحادات العمالية القديمة؛ فمن اتحاد عمال المهن اليدوية إلى اتحاد عمال الصناعة، ومن اتحاد عمال الصناعة إلى اتحاد عمال الخدمات، وهكذا. إذًا هناك اتحادات عمالية عديدة وأهداف مختلفة؛ ولذلك يرى مودي أن في حالة رغبة الاتحادات العمالية في تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها مع الشركات العابرة للقارات في عصر اقتصاد العولمة، فإن أفضل طريقة تكمن فيما يسميه اتحاد حركي اجتماعي، وهو اتحاد عمالي يتضمن كل الاتحادات الفرعية وطبقات العمال المختلفة والسعي إلى نوع من المشاركة الاجتماعية؛ ولكي تنجح الاتحادات العمالية، يرى مودي أنها يجب أن تتبع نفس طريقة وأسلوب النظام الرأسمالي من حيث التنظيم والإنتاج، أي كما أن هناك تعاون وتنظيم على مستوى محلي وعالمي للرأسمالية العالمية في شكل مؤسسات ومؤتمرات، فإن الاتحادات العمالية يجب أن تحذو نفس المنهجية وتسعى إلى عقد مؤتمرات وإنشاء مؤسسات عالمية تعنى بشؤون العمال في كل الصناعات ومناطق الإنتاج، وتعمل على البحث في سبل تحقيق مصالح ومطالب الطبقة العاملة بالعدل والإنصاف.

ومن وجهة النظر هذه، يتضح لنا أن مودي يعول كثيراً على الاتحادات العمالية في مواجهة سيطرة الرأسمالية العالمية؛ كنتيجة لسوء الأحوال في أماكن الإنتاج في منتصف العقد الماضي، أي عصر التسعينات، وصل العمال إلى مرحلة أصبح من الضروري معها القيام برد فعل تمثل في شكل إضرابات عمالية في معظم شمال العالم احتجاجاً على مستوى الأوضاع العمالية في عملية الإنتاج، وربما أن هذا كان السلاح الأخير للعمال، ولكن ذلك تزامن مع مرور الاتحادات العمالية بنوع من الضعف والتفكك نتيجة لاختلاف الأهداف والهويات، الأمر الذي أضعف مردودها الإيجابي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، وخلال عام ١٩٩٦، ارتفعت معدلات الإضراب للمرة الأولى منذ سنوات لتصل إلى ٢٣٧ إضراباً بألف عامل وأكثر مقارنةً مع ١٩٥ في عام ١٩٩٥.

إن ما يحاول مودي التأكيد عليه هو أن اتحادات العمال يجب أن تندمج وتحاول الاستفادة من المؤسسات الأهلية والحكومية التي تعنى بشؤون العمال، وذلك من خلال قيادة عمالية واعية تعمل على التباحث مع أرباب العمل، وتقدم قدرًا كبيرًا من التعاون والمرونة، بما يحقق أهداف الطرفين.



المنظور الثاني: هو ما يطلق عليه ديل ويمبرلي (Wimberley, 1998) التضامن العمالي العابر للحدود. ويستخدم ويمبرلي حالة عمال نيكاراغوا ماكيلاس كمثال، حيث استطاع الاتحاد العمالي النيكاراغوي أن يحصل على تضامن ودعم المؤسسة الأمريكية "شهود السلام"، وهي مؤسسة تقع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل على بناء وتحقيق نوع من التضامن العمالي في أمريكا الوسطى؛ ولقد نتج عن ذلك التضامن العديد من النتائج الإيجابية للعمال في منطقة ماكيلاس في نيكاراغوا، حيث قامت مؤسسة شهود السلام بالحصول على دعم من أنصار حقوق العمال، من المستهلكين، ومن أصحاب المحلات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية لأولئك العمال؛ بل-وأيضاً- قامت تلك المؤسسة بتنظيم زيارة لوفد من عمال نيكاراغوا لأكثر من خمسين مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية لعرض آرائهم ومشكلاتهم مع الشركات الأمريكية المستثمرة في نيكاراغوا، وأثر ذلك كله عن تحسن كبير في العلاقة بين طبقة العمال وأرباب العمل في مصانع ماكيلاس النيكاراغوية، وتمكن العمال من الحصول على حقوقهم من معاملة إنسانية كريمة وأوضاع إنتاجية صحية وآمنة ومداخيل اقتصادية مرتفعة، توازي ما يقدمونه من جهد وعطاء في العملية الإنتاجية.

### المنافشة

إن كل المؤشرات، واستناداً إلى التحليل السابق، تدفعنا إلى القول بأن الطرف الأقوى والمسيطر في علاقات الإنتاج في اقتصاد العولمة، وفي حال تجاوزنا للنظرة المتفائلة بتوازن نسبي مستقبلي في علاقات القوة، هو الطرف الممثل لأصحاب المال والأعمال. إن مناقشة أكثر شمولاً وأصدق تعبيراً عن الأوضاع الحقيقية والسائدة في علاقات القوة والاعتماد في الاقتصاد العالمي تستلزم بالضرورة البحث في مفهوم القوة تنظيمياً وتطبيقاً، والمصادر المباشرة وغير المباشرة للقوة لكل أطراف العلاقة. في هذا الجزء من الدراسة سوف يقوم الباحث بعرض مختصر لمفهوم القوة في الدراسات السوسيولوجية مع جانب تطبيقي على قوة الشركات العابرة للقارات، ومن ثم التطرق إلى ما يمكن اعتباره مصادر للقوة في علاقات القوة، والاعتماد لأطراف العلاقة الثلاثة: أصحاب رأس المال، والدولة، والعمال.

### مفهوم القوة: التنظير والتأطير في العملية الإنتاجية

يشكل مفهوم القوة حجر أساس لكثير من الدراسات السوسيولوجية التي تسعى جاهدة إلى وصف وتحليل وتفسير العلاقات الإنسانية. ومن هذا المنطلق جاءت إسهامات الكثير من المفكرين السوسيولوجيين الأوائل والمعاصرين لتصب في بيان وتوضيح مفهوم وعلاقات القوة. وفي هذا الإطار نتذكر كتابات كارل ماركس، ماكس فيبر، وليام دامهوف، جين لويتارد، وميشيل فوكو.

وبينما يختلف هؤلاء المفكرون حول مصادر القوة ومنابعها، فإنهم يتفقون حول الهدف والنتيجة المرجوة منها، والذي يمكن تلخيصه في كلمتين: تحقيق الأهداف. فالقوة في نظر كارل ماركس<sup>(٣)</sup> هي في ملكية وسائل الإنتاج، فمن يمتلك وسائل الإنتاج يمتلك القوة؛ ولما أصبحت الشركات العابرة للقارات تمتلك وسائل الإنتاج في أنحاء كثيرة من العالم، فإنها بالتأكيد تمتلك القوة. ويطلق مسمى الشركات العابرة للقارات على شكل جديد من التكتلات الاقتصادية الضخمة، المؤلفة من مؤسسات وشركات يكون لها في العادة مؤسسات وشركات تابعة وفرعية ومساعدة في ست دول أو أكثر. وفي عالم اليوم هناك أكثر من سبعة وثلاثون ألف شركة من هذا النوع، تمتلك حوالي ثلث موجودات وممتلكات وأصول الثروة العالمية، وتتحكم في مانسته سبعين في المائة من التجارة العالمية (Dunaway, 2003)؛ من شأن ذلك كله أن يجعلها في موضع أقوى في علاقاتها مع غيرها من أطراف العملية الإنتاجية، الحكومات والعمال على وجه الخصوص.

ويؤكد ماكس فيبر<sup>(٤)</sup> أن القوة الاقتصادية، لتمييزها عن المفهوم العام للقوة، تكمن في موقع الفرد أو المجموعة في السلم الطبقي للمجتمع، وبعبارة أخرى، هي في الطبقة والمكانة والهيبة الاجتماعية؛ ومن هنا يمكن القول أنه لما كانت ملكية الشركات العابرة للقارات تتركز في طبقة من النخب العالمية (Domhoff, 1998)، ولما كان أكثر من تسعين في المائة من المكاتب الرئيسية لتلك الشركات، حيث يصنع القرار وتوضع الخطط المستقبلية، توجد في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية (Dunaway, 2003) بكل سيطرتها السياسية والعسكرية على مقدرات العالم وثرواته البشرية والفكرية والمادية، فإن تلك الشركات تحظى بقدر كبير من القوة، وبالتالي القدرة على السيطرة على كافة الأطراف الأخرى في علاقات الإنتاج.

وفي المقابل يرى ويليام دومهوف<sup>(٥)</sup> أن القوة تنبع من ثلاثة مصادر: الثروة، والمكانة الوظيفية، والقدرة على التأثير؛ وتبعاً لهذا فإن الطبقات الاجتماعية الأكثر غنى في المجتمع، والأقرب لمراكز صنع القرار في المجتمع، والأكثر تأثيراً في قرارات الحكومة السياسية يمتلكون النصيب الأكبر من توزيع القوة في المجتمع. ويضرب دومهوف مثلاً على الطرف الأخير بأنهم مالكو الشركات ومؤسسات الإنتاج. تلك الفئات لديها الإمكانيات لجعل كل القرارات الإنتاجية تصب في مصلحتها، حتى لو كان ذلك على حساب الدولة والعمال، ولاشك أن الطبقة المالكة للشركات العابرة للقارات تتألف من تلك الفئات الثلاثة التي ذكرها دومهوف أعلاه.

وعند حين لويتارد<sup>(٦)</sup> وميشيل فوكو<sup>(٧)</sup> تنبع القوة من القدرة على الحصول على المعلومات وجعل كل مؤسسات المجتمع معينة على جعل الفرد أكثر إنتاجية وفعالية. ولاشك أن نشأة الشركات العابرة للقارات وانتشارها يعكس الثورة المعلوماتية والسيطرة على مصادر المعلومات والمعرفة من خلال تطور وسائل الاتصالات والمعلومات، ومن خلال قوانين الملكية الفكرية، مثل اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)<sup>(٨)</sup> التي ترعاها وتطبقها منظمات عالمية جاءت في الأساس لكي ترعى مصالح أصحاب المال والأعمال من خلال وسائل عديدة تصل في بعض الأحيان إلى التدخل بصورة مباشرة في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكثير من دول العالم الثالث، كما هو الحال في منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي؛ كما أن ذلك يعكس نشأة القنوات المساعدة على نشر ثقافة الاستهلاك المتمثلة في وسائل الإعلام المختلفة، وبعض مؤسسات المجتمع الحاضنة والمروجة للسلع الاستهلاكية، من مراكز تجارية عملاقة ومتخصصة.

وهكذا يتضح لنا أنه من خلال تطبيق مفهوم القوة، كما يراه مفكرو السوسيولوجيا على واقع الاقتصاد العالمي الحديث، فإننا أمام حالة واضحة تعكس توزيع غير متوازن للقوة يميل لصالح أصحاب المال والأعمال، ممثلين في الشركات العابرة للقارات، ويلقي بظلاله على العلاقات القائمة مع دول العالم وعمّاله.

#### مكامن القوة: مصادر مباشرة وغير مباشرة للقوة في علاقات الأطراف الثلاثة

يسعى رأسماليو العالم الحديث ممثلين في هذا الشكل الجديد من مؤسسات الإنتاج التي يطلق عليها الشركات العابرة للقارات إلى استغلال كل الفرص المتاحة لسيط نفوذهم وبناء شبكة من علاقات القوة التي تمكنهم في نهاية المطاف من التحكم في حركة التجارة العالمية في كل مراحلها وصورها. وفي المقابل، تستطيع حكومات العالم والطبقات العمالية من العمل على تحقيق مكاسب ربما تكون محدودة الأثر، وصغيرة الحجم، ولكنها الخطوة الأولى لإحداث نوع من التوازن والعدالة في علاقاتهم مع تلك المؤسسات الإنتاجية العملاقة، من خلال العمل على استثمار كل الإمكانيات المتاحة بشرية وتنظيمية وتكنولوجية.

ففي ظل المنافسة نحو اجتذاب الاستثمارات المالية الأجنبية، تسعى الحكومات إلى تقديم الكثير من الإغراءات التي تصل في بعض الأحيان إلى مستوى التنازلات، وهو ما يطلق عليه في الأدبيات السوسيولوجية بالسباق نحو القاع "Race to the bottom"<sup>(٩)</sup>. وفي هذا النوع من السباق

تلجأ الحكومات - كما بينا سلفاً - إلى جعل البيئة المحلية بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، حتى لو كان ذلك يعني التنازل عن حقوق العاملين والتضحية بموارد المجتمع الطبيعية، والتفريط في السيادة الوطنية. ويمثل هذا الوضع فرصة كبيرة للشركات العابرة للقارات لإملاء شروطها وفرض الأوضاع الإنتاجية الملائمة لها، والكفيلة بتحقيق أعلى الأرباح بأرخص التكاليف.

إضافة إلى ما سبق، يقوم أصحاب رأس المال باستغلال الأوضاع الدولية المحيطة والطارئة في بعض الأحيان لتحقيق الأهداف، والوصول إلى نتائج ما كان يمكن تحقيقها أو الوصول إليها في ظروف طبيعية. ومن أبرز الأمثلة على هذا المتغير أحداث الحادي عشر من سبتمبر. في أوقات الأزمات الاجتماعية يحدث الكساد الاقتصادي، وفي أزمات الحروب والكوارث بكل أشكالها تتأثر جميع أطراف العملية الإنتاجية والمشتغلون بالسوق والتجارة والصناعة، ولكن بنسب مختلفة؛ وعلى الرغم من صعوبة التعميم بشأن تأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على اقتصاد العالم، إلا أنه يمكن القول أن طبقة العمال قد عانت أشد التأثيرات وأقواها لتأتي بعده الحكومات فيما استطاع أصحاب المال والأعمال من تقليل خسائرهم إلى حد كبير، ومرد ذلك أنه في أزمة الكساد الاقتصادي يعمل صاحب رأس المال على البحث عن طرق جديدة لخفض تكلفة العملية الإنتاجية، لتعويض ما لحق به من خسائر؛ وقد كانت، ولا تزال، المنهجية المثالية في مثل هذه الحالات والطريق الأسهل والأسرع لخفض تكلفة الإنتاج تتركز في تسريح بعض أو كل عمالي أو موظفي الشركة أو المؤسسة؛ ولقد تابع الكثير من المهتمين بعلاقات العمل وحقوق العمال باهتمام بالغ قيام عدد من شركات الطيران بفصل وتسريح الآلاف من موظفيها وعمالها؛ فعلى سبيل المثال قامت شركة أيركونتيننتال بتسريح أكثر من ألف ومائتي موظف؛ بل إن بعض شركات الطيران التي كانت قاب قوسين أو أدنى من إشهار إفلاسها، كشركة يو إس إيروايز، اضطرت لتسريح أعداد ضخمة من موظفيها. ولقد عانت شركات عدة في صناعات أخرى من مشكلات مالية جممة، مثل شركة بي جي آند أي كوربوريشن الأمريكية للكهرباء، وشركة مكليود أمريكا للاتصالات، وشركات أخرى في صناعة الحاسبات، مما اضطرها إلى تسريح أعداد ضخمة من عمالها وموظفيها؛ ولم يقف الأمر عند هذا، بل امتد ليشمل قطاع صناعة الخدمات مثل التعليم والصحة، مما أدى إلى الاستغناء عن خدمات العديد من الموظفين والعاملين مع تخفيض في مرتبات ومميزات البقية الباقية. كان ذلك على المستوى المحلي الأمريكي. وعلى المستوى العالمي تقدمت شركات طيران الخطوط الجوية البريطانية، والسويسرية، والكنديية، والهولندية بطلب إعانات حكومية لتعويض انخفاض إيراداتها،

كما قامت بنفس الوقت بتسريح أعدادٍ ضخمة من موظفيها؛. تلك الإجراءات أثرت سلبياً على طبقة العمال، وبالطبع المداخل الحكومية<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الشركات وأصحاب رأس المال قد اتخذوا من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ذريعة لخفض الأجور، وتقليص الوظائف، وإلغاء الكثير من المميزات المالية وبرامج الرعاية الصحية والاجتماعية للعمال، بل وحتى الضغط على الحكومات للحصول على تسهيلات ضريبية، على الرغم من أن معظم تلك الشركات كانت تعاني من مصاعب مالية حتى قبل أحداث واشنطن ونيويورك؛ ولقد برهنت تلك الأحداث على أن طبقة العمال هي بمثابة "كبش الفداء" المفضل لدى أصحاب المال وأرباب العمل.

إن ما لحق بتلك الأحداث من غزو لأفغانستان والعراق وتهديدات لدول أخرى في الشرق الأوسط والأدنى قد أضر ويظل يؤثر بشكل سلبي على الفئات العاملة في تلك المناطق. فلاشك أن انعدام الاستقرار الأمني والاجتماعي يمثل عامل طرد للاستثمارات المحلية والأجنبية على وجه الخصوص، ويزيد من أسعار التأمين على وسائل المواصلات؛ كما أن ذلك ينقل كاهل الحكومات من خلال زيادة الإنفاق على مجالات الدفاع والأمن، والإضرار ببرامج التنمية على كافة مستوياتها، وهذا يزيد من سوء أوضاع العمال ويصعب موقف الحكومات كأطراف في علاقة ثلاثية الأبعاد مع أصحاب المال والأعمال.

إذا ما الذي يمكن للحكومات والعمال عمله في هذه المواجهة غير المتكافئة؟ النظرة المتفائلة التي تبناها هذه الدراسة تؤكد على أنه يمكن للحكومات والدول الاستفادة من تجارب حكومات ودول أخرى والعمل أولاً على تنمية واستمالة وتشجيع المستثمر المحلي، واستعادة الاستثمارات المحلية المهاجرة، وهذا يتطلب بالضرورة العمل على بناء اقتصاد وطني يقوم على مؤسسات مالية حديثة، ويتمتع بقدر كبير من الحرية والشفافية من خلال توافر نظام قضائي يحمي الحقوق ويضمن الحريات، وفقاً لعقيدة المجتمع وتقاليد ومبادئه؛ ويمكن القول أنه لن يتأتى تحقيق ذلك ما لم تقم الجهات المسؤولة بالتخطيط طويل الأجل والتضحية بمكاسب آنية قليلة في سبيل أخرى بعيدة جمة، مع تفعيل الثقة في مؤسسات المجتمع المحلية وتشجيعها على المبادرة والإبداع.

كما يمكن للطبقة العاملة الاستفادة مما توفره المنظمات العالمية المهمة بشؤون العمال من مساعدات وحماية، حيث تقوم منظمات مثل منظمة العمل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان

بتمثيل العمال والمطالبة بحقوقهم من خلال التنسيق مع الحكومات والتجار، وحتى مع المستهلك البسيط، الأمر الذي يوجد نوعاً من الضغوط على الشركات العابرة للقارات ويجعلها تحت المراقبة في علاقاتها مع العمال. كما أتاحت التكنولوجيا الحديثة فرصاً عدة لعمال العالم لبناء شبكة من اتحادات ونقابات وجماعات عمالية منظمة تطالب وتدافع عن حقوق أعضائها في المحافل الدولية، حيث أصبحت الشبكة العنكبوتية أو ما يعرف بشبكة الإنترنت وسيلة فعالة لعمال العالم للعمل جنباً إلى جنب مع بعضهم البعض، ومع المهتمين بشؤونهم ولتوصيل رسالتهم إلى الضمير العالمي. إذ يمكن القول أن فرص تحقيق القوة متوفرة لجميع أطراف العلاقة مع تباين في التوزيع، لكن الأمر الفاصل يكمن في القدرة على استغلال الإمكانيات المتاحة، وتسخير الظروف المصاحبة لما يحقق الأهداف المرجوة.

### الخلاصة والتوصيات

يمكن أن نخلص من هذا البحث إلى الحقائق التالية:

أولاً: نحن أمام شكل جديد من علاقات الإنتاج بين العمال والرأسماليين والدولة، يميل فيه ميزان القوة لصالح الرأسماليين مستغلين في ذلك التقدم التقني وحرية التجارة العالمية.

ثانياً: يوجد لدى العمال والدولة حيزاً ليس بالكبير للمناورة والتفاوض، ولكنه يبقى هاماً وحيوياً متى أحسن الطرفان استثمار الفرص المتاحة.

ثالثاً: يستفيد الرأسماليون من المنظمات الدولية الاقتصادية الجديدة (مثل منظمة التجارة العالمية) في الحصول على المزيد من المميزات.

رابعاً: لا تشكل الظروف السياسية والاقتصادية العالمية السائدة (الإرهاب والبطالة) عوامل قوة للدول والعمال في مفاوضاتهم مع الرأسماليين.

ويمكن هنا تقديم بعض التوصيات لتحقيق نوع من التوازن في العلاقات، بما يكفل مصلحة كافة الأطراف، ومنها: السعي إلى مواقف أكثر تعاوناً وتكاملاً بين جميع الأطراف، هذا فيما يخص طبقة الرأسماليين، أما فيما يخص طبقة العمال والدولة، فالدراسة توصي بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة، والتي منها على سبيل المثال التقدم التقني الذي يسهل عملية الاتصال والانتقال، ومنها أيضاً بزوغ منظمات عالمية حكومية وغير حكومية، وذلك لتحقيق بعض المكاسب في علاقاتهم مع أصحاب المال والأعمال، رسم وتطوير استراتيجيات وخطط مستقبلية لكيفية العمل والتعاون،

وتعزيز الثقة في رأس المال المحلي وتسهيل قوانين الاستثمار، وتطوير وتنمية قدرات العمال بما يجعلهم أكثر كفاءة وإنتاجية، وبالتالي في موقف أقوى على مستوى المفاوضات مع الأطراف الأخرى، وأخيراً تشكيل تكتلات سياسية وعمالية لمزيد من تنسيق المواقف وتوحيد الجهود.

### خاتمة

على الرغم من أن عولمة الاقتصاد ليست بالظاهرة الحديثة كلياً، ولكنها تعود إلى أزمنة طويلة، إلا أن التطورات التي شهدتها صناعة المواصلات والاتصالات قد جعلت تلك الظاهرة تأخذ أشكالاً جديدة وأبعاداً مختلفة. وفي ظل هذا النظام العالمي الجديد تنشأ العديد من العلاقات ثلاثية الأبعاد: العمال، وأصحاب رأس المال، والدولة. ولكل طرف من تلك الأطراف أهداف محددة يسعى إلى تحقيقها بأقل التكاليف الممكنة، ولكن يظل الجدال الدائر حول تحديد هوية الأطراف الراجحة. أهي كما يدعي أنصار الليبرالية الحديثة: الجميع يربح ولكن بنسب مختلفة؟ أم هي كما يدعي أنصار الماركسية: منافسة الواحد إلى الصفر، طرف يربح كل شيء وطرف يخسر كل شيء؟ لقد حاولت هذه الدراسة تعاطي هذه القضية الجدلية من خلال جانبيها التنظيري والعملي؛ وتبين من خلال ذلك أنه في النظام الاقتصادي العالمي الحديث يقف أصحاب رؤوس الأموال في موقف أقوى من موقف العمال والدول نفسها، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن المنافسة والصراع تكون أحياناً داخلية: بين العمال أنفسهم أو بين الدول. وعلى الرغم من التوقعات التي كانت تشير إلى إمكانية حدوث نوع من التوازن في العلاقة بين الأطراف الثلاثة، إلا أن أصحاب رؤوس الأموال، وبدعم مباشر وغير مباشر من بعض الأنظمة السياسية العالمية، قد أخذوا من الأحداث السياسية الراهنة ذريعة لممارسة المزيد من الضغوط على عمال ودول العالم.

وختاماً فإن ثمة أمر يستحق الإشارة إليه هنا، وهو ما يطلق عليه أولريش بك (بك، ٢٠٠١) *المبدأ المزدوج لتسوية النزاع من جديد*: "الاعتراف بالتناقضات، وبالاختلافات والنزاعات (تجربتها من السلاح قولاً وعملاً، أي تحريرها من العنف) وكذلك إيجاد الهدف السياسي، والأمكنة الشرعية والقواعد التقنية الإجرائية لحسم النزاع..." (١٩٨).

## الهوامش

(١) في تجربة الباحث المباشرة إلى إحدى أشهر مناطق صناعة اللبوسات والنسيج في جنوب ولاية فيرجينيا الأمريكية خلال العام ٢٠٠١، تبين أن أكثر مصانع الإنتاج قد اغلقت بعدما انتقلت عملية الإنتاج إلى بلدان جديدة مثل المكسيك ونيكاراجوا، ولم يعد هناك إلا مصانع محدودة للغاية تقوم بصناعة نماذج خاصة من الأزياء الثمينة؛ وكان السؤال الذي قفز إلى ذهن الباحث هو: ماذا حدث للعاملين في تلك المصانع؟ هل انتقلوا هم أيضاً إلى المكسيك ونيكاراجوا؟ والإجابة بالنفي قطعاً خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن رأس المال يمكنه الحركة من مكان إلى آخر في يسر وسهولة، أما الأيدي العاملة فلا يمكنها ذلك لأسباب اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وأمنية.

(٢) تفتقر الدول في العالم إلى رأس المال والتكنولوجيا وطرق استخداماتها، ولعل مما حدى بهذه الدول إلى قبول قيام مثل هذه الشركات على أراضيها هو إتاحة الفرصة لجلب معدات الإنتاج وتدريب رأس المال البشري على استخدامها وإعداد جيل من العمالة الماهرة باستخدام التكنولوجيا الحديثة؛ بيد أن تطور معدات الإنتاج المستمر يجعل هذه الدول في فقر دائم إلى العمالة المدربة.

(٣) للمزيد انظر:

Marx, K. (1859) (1952) *Capital*, Edited by Friedrich Engels. Chicago: William Benton, Publisher, Encyclopedia Britannica, Inc.

(٤) للمزيد انظر:

Weber, M. (1978) *Selections in Translation*, Edited by W. G. Runciman. Cambridge: Cambridge University Press.

(٥) للمزيد انظر:

Domhoff, G.W. (1998) *Who Rules America: Power and Politics*, New York: McGraw Hill.

(٦) للمزيد انظر:

Lyotard, J. (1986) *Defining the Postmodern*. :142-145 in the Cultural Studies Reader, edited by Simon During. London: Routledge.

(٧) للمزيد انظر:

Foucault, M. (1979) *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*, Vintage Books: New York.

(٨) للمزيد انظر:

www.wto.org

(٩) للمزيد انظر:

Kohler, G. (1999) Global Keynesianism and Beyond, *Journal of World-System Research*, 5(2): 253:74

(١٠) للمزيد انظر:

Parrott, James. 2001. Economic Impact of the September 11 Terrorist Attacks and Strategies for Economic Rebirth and Resurgence. Hearing before the New York State Assembly Standing Committee on Economic Development Assembly Standing Committee on Small Business. December 6, 2001. Morrell, Peter and Fariba Alamdrai. 2002. The impact of 11 September on the aviation industry: Traffic, capacity, employment and restructuring. Working papers are preliminary documents circulated to stimulate discussion and obtain comments

International Labor Office, Geneva, January 2002.

U.S Department of Labor, Bureau of Labor Statistics. [Online] Available:

<http://www.bls.gov/opub/ted/2002/feb/wk3/art02.htm>(May, 2004).



## المراجع

## أولاً : المراجع العربية

- اليوسف، يوسف (٢٠٠٤) "العولمة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي". في كتاب: المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.
- بك، أولرش (٢٠٠١) *هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة العالمية*. ترجمة أبو العيد دودو. منشورات الجمل: كولونيا.

## ثانياً : المراجع الأجنبية

- Armbruster, R.** (1998) "Cross-Border Labor Organizing in the Garment and Automobile Industries: The Phillips Van-Heusen and Ford Cuautitlan Cases", *Journal of World System Research*, **4**: 20-51. [Online.] Available: <http://csf.Colorado.edu/wsystem/jwsr.html> [April 1999].
- Bonacich, E. Cheng, L. Chichila, N. Hamilton, N. and Ong, P. (eds.)** (1994) *Global Production: The Apparel Industry in the Pacific Rim*, Philadelphia: Temple University Press.
- Castells, M.** (2002) The Rise of The Network Society. In: *The Information Age: Economy, Society and Culture*, Volume I Second Edition. Blackwell: New York.
- Dicken, P.** (1998) *Global Shift: Transforming the World Economy*, New York: the Guilford Press.
- Domhoff, G.W.** (1998) *Who Rules America: Power and Politics*, New York: McGraw Hill.
- Emerson, R.M.** (1962) "Power-Dependence Relations", *American Sociological Review*, **27**: 31-41.
- Friedman, T.** (2004) "What's that Mean?" The New York Times on the Web. Available at: [www.nytimes.com](http://www.nytimes.com). [April].
- Millman, J.** (2004) "Outsourcing of Jobs Spreads to U.S. Building Industry", *The Wall Street Journal* on the Web. Available at: [www.wsj.com](http://www.wsj.com). [March, 14, 2004].
- Mohammad, M.** (1996) *Globalization: What it Means for Small Nations, Third World Network*, A Speech at the Inaugural Lecture of the Prime Ministers of Malaysia Fellowship Exchange Program held in Kuala Lumpur on 24 July 1996.
- Moody, K.** (1997) *Workers in A Lean World: Unions in the International Economy*, New York: Verso.
- Newell, P. N.** (2002) *Globalization and the Future State*, Institute of Development Studies. Brighton, Sussex BN1 9RE, England.
- Robinson, W.I.** (1996) "Globalization, the World System, and the Democracy Promotion in U. S. Foreign Policy", *Theory and Society*, **25**: 615-65.
- Ross, R.J.S. and Trachte, K.C.** (1990) *Global Capitalism: The New Leviathan*, New York: State University of New York Press.
- Wallerstein, I.** (1979) "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis", Chapter 1 (pp. 1-36) in Wallerstein, *The Capitalist World-Economy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Weisbort, M.** (1999) *Globalization: a Primer*, Center for Economic and Research Policy, Washington, D.C.
- Wimberley, D.** (1998) Cross-Border Solidarity and the Unionization of Nicaraguan Garment Maquilas: The Emergence of the Struggle, Revision of a paper prepared for: *The Globalization from Below Conference*, Duck University, February 6-8, 1998.

## **Labor, Capital and State in a Globalized Economy: Power-Dependence Relationships<sup>(\*)</sup>**

OBAID A. O. AL-MODAF

*Assistant Professor of Sociology*

*King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia*

ABSTRACT. Due to its importance at the international level, and considering the rapid changes at the local level, this study aims to present and analyze the conceptual and practical aspects of the emerging relationships among parties of the production process in the era of globalization. The study starts by presenting two influential perspectives in analyzing and explaining the system of the present global economy: the World System Theory and the New International Division of Labor. While the first perspective argues that the capitalist world economy is divided into 'rich core' and 'poor periphery' regions according to economic factors built into unequal exchange, the second perspective argues that there is a new international division of labor which is based upon the type of technology used in production and reflects geographical factors and social variables. The study then presents an analysis of the interrelationships among the capitalists, laborers, and governments theoretically and in the real world in order to better understand the dynamic and structural aspects of these relationships. The study argues that with the help of the advanced and costly-effective telecommunication and transportation means, the owners of means of production are in a better position in terms of power and influence in their relationships with laborers and governments. Nevertheless, the study takes an optimistic view of more just and fair future relationships between the three parties. The study ends up with a discussion of the concept of power in the writings of several sociologists and applies that to the existing international economy and illuminates what could be direct and indirect sources of power in production relationships.

---

(\*) The second part of the title of the article comes from the article of Richard Emerson "Power-Dependence Relations", published 1962.